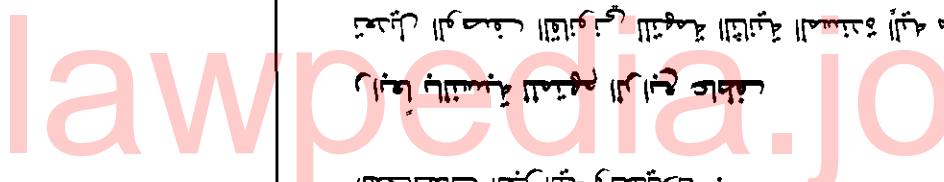


•

... (3.11) ... (7/1/8) ... 7761 ...

•

... (3.11) ... (7/1/8) ... 7761 ...



•

... (1/23/8) ...

•

... (1/23/8) ...

•

... (1/23/8) ...

١١- أخطأت محكمة أمن الدولة بتطبيق القانون على وقائع الدعوى خصوصاً ما اسند للمميز من وقائع مادية مع عدم التسليم فهي تخلو من الأركان المطلوبة في المادة (٢/٨) من قانون المخدرات .

١٢- شاب قرار محكمة أمن الدولة القصور في التعليل والفساد في الاستدلال .

١٣- أخطأت محكمة أمن الدولة بعدم الأخذ أو الرد على ما أورده وكيل المميز من دفع في مرافعته وأقواله الأخيرة والتي جاءت في مجملها دفع قانونية وواقعية .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييزين شكلاً ورد التمييزين موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وتلخص أسباب التمييز الثالث بما يلي :-

١- أخطأت محكمة أمن الدولة عندما قامت بتجريم المميز عندما قامت بتطبيق القانون بشكل خاطئ وخالفت ما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز والتي اشترطت معاقبة المعتدل في الجريمة أن يكون هناك اتفاق بين الفاعل الأصلي والمعتدل على ارتكاب الجريمة أو أن يأتي الفعل على صورة المعتدل المنصوص عليها في المادة (٨٠) من قانون العقوبات .

٢- ان تجريم المميز من عدمه ومعتدل يتوقف بالدرجة الأولى على الأفعال التي قام بها بقية المتهمين كفاعلين أصليين للجريمة وبالرجوع إلى أوراق هذه الدعوى وحيثياتها نجد بأن القدر المتيقن منه هو انه جرى اجتماع بين المتهمين الثالث والخامس في منزل الأخير وبحضور المميز الذي كان دوره دلالة المصدر المدعو سلمان على منزل المتهم الخامس ولدى عرض كمية المخدرات وقيل الاستلام ودفع الثمن جرى إلقاء القبض عليهم جميعاً فهذه الأفعال وعلى فرض ثبوتها لا تعدو أن تكون شروعا تاماً في تسليم مادة مخدرة لعدم إتمام أركانها وعناصرها الكاملة من تسليمه للمادة المخدرة وقبض الثمن .

١- ١٠٠

٢- ١٠٠

٣- ١٠٠

٤- ١٠٠

٥- ١٠٠

٦- ١٠٠

٧- ١٠٠

٨- ١٠٠

٩- ١٠٠

١٠- ١٠٠

١١- ١٠٠

١٢- ١٠٠

١٣- ١٠٠

١٤- ١٠٠

١٥- ١٠٠

١٦- ١٠٠

١٧- ١٠٠

١٨- ١٠٠

١٩- ١٠٠

٢٠- ١٠٠

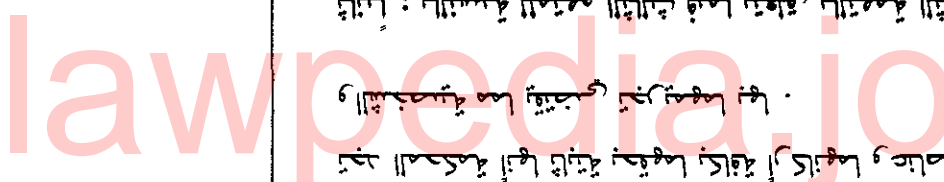
٢١- ١٠٠

التي لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ اصدارها .
وتتضمن هذه المادة شروطا خاصة تتعلق بوقت
الاجراء ووقت التنفيذ ووقت اصدارها ووقت
اجراءها من اجل ان يكون لها اثر في الاجراءات
التي تجري في اثناء اجراءها .

وتتضمن هذه المادة ايضا شروطا تتعلق بوقت
اجراءها ووقت تنفيذها ووقت اصدارها ووقت
اجراءها من اجل ان يكون لها اثر في الاجراءات
التي تجري في اثناء اجراءها .

:- في المادة 14 من القانون رقم 14 لسنة 1974

التي تتعلق بالاجراءات القضائية في
مادة 14 من القانون رقم 14 لسنة 1974
التي تتعلق بالاجراءات القضائية في
مادة 14 من القانون رقم 14 لسنة 1974



في المادة 14 من القانون رقم 14 لسنة 1974

التي تتعلق بالاجراءات القضائية في
مادة 14 من القانون رقم 14 لسنة 1974

:- في المادة 14

التي تتعلق بالاجراءات القضائية في

في المادة 14

التي تتعلق بالاجراءات القضائية في
مادة 14 من القانون رقم 14 لسنة 1974
التي تتعلق بالاجراءات القضائية في
مادة 14 من القانون رقم 14 لسنة 1974

... ..
... ..
... ..

... .. (118)

... ..
... ..
... ..

... ..

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

... .. :-

... ..
... ..

... ..

... ..
... ..

... ..

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

الثالث يونس كان يحوز على مخدرات وأنه يريد مشتري لها وأنه عرض الأمر على المتهم محمد الذي استعد للبحث له عن مشتري مقابل الأرباح وإن المتهم محمد بدوره عرض الأمر على المتهم عاطف الذي استعد له بالبحث عن مشتري حيث قابل المدعو سلمان الذي استعد لشراء المخدرات وقام المتهم عاطف بإخبار المتهم محمد بأنه عثر على المشتري سلمان وأخذه إلى منزل المتهم محمد وعندهما أحضر المتهم يونس المخدرات إلى منزل المتهم محمد صقر تمت مداولتهم من قبل رجال المخدرات وإلقاء القبض عليهم وكذلك شهادة الملازم موسى الذي شهد بأنهم ألقوا القبض على المتهمين وأنه حقق معهم وأدلوا بأقوالهم بطورهم واختيارهم وكذلك شهادة الرائد مروان الذي اشترك في مداومة المتهمين وإلقاء القبض عليهم وضبط المخدرات معهم وكذلك شهادة الملازم نسيم الذي قام بعد جوب الكبتاجون وإنها بلغت (١١٦٠٠) حبة وكذلك التقرير المخبري والذي يثبت احتواء الحبوب المضبوطة على مادة الإمفيتامين المخدرة .

وبالتالي فإن الطعنين من هذه الناحية مستوجبين للرد .

ثانياً : بالنسبة للتطبيقات القانونية :-

فإننا نجد أن ما قام به المتهمان محمد وعاطف من أفعال تمثلت في البحث عن مشتري للحبوب المخدرة التي كان يحوزها المتهم يونس وقياهما بإحضار المدعو سلمان لشراء هذه الحبوب وحضورهما عملية التفاوض بين المدعو سلمان والمتهم يونس على عملية الشراء وإتفاق سلمان ويونس على أن يكون سعر شد الحبوب بمبلغ ثمانين ديناراً فإن هذه الأفعال التي أتاها المتهمان محمد وعاطف تشكل كافة أركان وعناصر جناية التدخل في بيع مادة مخدرة بقصد الاتجار وفقاً للمادة (٢/٨) من قانون المخدرات وبدلالة المادتين (٨٠ و ٨١) عقوبات .

وحيث أن محكمة أمن الدولة قد توصلت إلى ما توصلنا إليه من تطبيقات قانونية فقد

أصابنا صحيح القانون وبالتالي فإن الطعنين من هذه الناحية مستوجبين للرد .

ثالثاً : من ناحية العقوبة :-

نجد أنه وبالرجوع إلى نص المادة (٢/٨) من قانون المخدرات فإن عقوبة الفاعل الأصلي هي الأشغال الشاقة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة وبضمانة لا تقل عن عشرة

